إمكانات التحوّل في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في دول مجلس التعاون الخليجي

النهضة الثقافية في دول مجلس التعاون الخليجي

في عالم الثَّقافة والإبداع النشط، يمكن للأفكار البسيطة إحداث إنجازات عظيمة. شَهدت الصناعات الثقافية والإبداعية نمواً مستداماً على مدار العقود الماضية، حيث أدركت الحكومات في شتى أنحاء العالم قدراتها التحويلية الفائقة في تنويع الاقتصاد وتحفيز النمو، مع الإسهام في تحقيق الازدهار وتعزيز جودة الحياة.

إنَّ تنمية هذه الصّناعات هي الجسر الأساسي الذي يربط بين الأولويات الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى الوفاء بها في الوقت الراهن، كما أنّ ذلك يُثير تساؤلات هامة حول مفهوم الثقافة كمنفعة عامة مقارنة بكونها محرّكًا اقتصاديًّا. لا تساهم هذه الصّناعات في الاقتصاد فحسب، بل تعمل كمحفِّزات للإبداع والابتكار، ومصادر لخلق فرص عمل شاملة، وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية. كما أنَّها تعزّز الروابط بين المجتمعات، وتفتح آفاقًا جديدةً للتعبير الفنيّ، وتثري حياة المواطنين.

لا يختلف الأمر في دول مجلس التعاون الخليجي. تُدرك الحكومات الإقليمية الدور الحيوي الذي تؤديه الصناعات الثقافية والإبداعية في إثراء التجربة الإنسانية وإبراز التراث الفريد لكل دولة. لذا، تعمل هذه الحكومات بفعالية على وضع هذه الصناعات في مقدمة أجنداتها واستراتيجياتها الوطنية. كما تولي الحكومات أولوية خاصة لتجارب المواطنين، مستغلة الإمكانات الهائلة لهذه الصناعات في تحقيق النمو الاقتصادي، وتشكيل شراكات حيوية مع الشركات والمؤسسات التعليمية والمستثمرين والجهات غير الربحية.

يُقدِّم هذا التقرير للمؤسّسات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة في المنظومة الأسس الاستراتيجية التي تَهدف إلى تسريع عجلة النّمو ومواجهة التحدّيات التي تعترض سبيل الصّناعات الثقافية والإبداعية في المنطقة. وتُشكّل هذه الأسس إطارًا عمليًّا يمكن للأطراف المعنية الاعتماد عليه في تحفيز الصّناعات الثقافية والإبداعية، وتعزيزها، ورفع مكانتها.

استكشاف عالم الصناعات الثقافية والإبداعية الحيوي

في هذا العالم المعقَّد والمترابط الزاخر بالإمكانيَّات، يُمكن للصناعات الثقافية والإبداعية أن تربط بين صناعات ومناطق جغرافية مختلفة. وفقًا لمنظَّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ("اليونسكو")، تشمل الصناعات الثقافية والإبداعية القطاعات العاملة في إنتاج، وإعادة إنتاج، وترويج، وتوزيع، وتسويق السِّلع والخدمات والأنشطة ذات الطابع الثقافيّ أو الفنيّ أو التراثيّ. وهذا التعريف الواسع يحمل في طيّاته تفسيرات فريدة تُميّز كل بلد عن الآخر، بما يعكس التراث الثقافي لكل بلد، وهويته، وتطلعاته الاستراتيجية. كما يسلّط هذا المفهوم المرن للصّناعات الثقافية والإبداعية الضوء على الإمكانات الهائلة لهذه الصناعات، وارتباطها الوثيق بصناعات أساسية موازية مثل السّياحة والضّيافة، ممَّا يُلقي بصدى أكبر لدى الفئات المستهدفة المتنوّعة.

وفي خضم البيئة الحيوية والمتجددة التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي، فإنّ تطوّر الصّناعات الثقافية والإبداعية ما هو إلّا مرآة للتحوُّل في سلوك المستهلك والتقدُّم التّكنولوجي، كما أنّه يتيح فرصةً مثاليةً لاستكشاف الإمكانيَّات الاقتصادية لهذه الصّناعات بطرق مبتكرة ومستدامة، مع الحفاظ على التُّراث الثقافي المادي والمعنوي، ليظل حيًّا نابضًا للأجيال الحالية والمستقبلية. ويستند هذا التطوُّر إلى الخمسة مؤشّرات الرئيسيَّة التالية تؤثّر على القطاع من خلال التركيز على بعض النواحي الاستراتيجية.

1 تجربة المستهلك

يتزايد الاهتمام بتحسين تجربة المستهلك من خلال توفير تجارب مميّزة لتناسب اهتمامات المستهلكين. ويستدعي هذا التحوُّل الابتعاد عن الأساليب التقليدية العامة التي تعتمد على "نموذج واحد مناسب للجميع" والاتجاه إلى خلق تجارب تفاعليَّة، ثرية ثقافيًا ومحفّزة فكريًا، تلبي تفضيلات المستهلكين المتنوّعة. وهذا التَّطوُّر يعكس فهمًا عميقًا للطابع الثقافي الفريد للمنطقة، ويُسهم في إثراء رحلة المستهلك من خلال تجارب مصمَّمة خصيصًا لاهتماماته واحتياجاته.

2 التكنولوجيا

يتقاطع القطاع الإبداعيُّ مع الثَّقافة والتِّكنولوجيا والعلوم والتِّجارة، حيث تبرز التِّكنولوجيا كعنصر محوريّ في نقل الفنون والأفكار من مجرَّد تصوُّرات إلى تجارب حقيقيَّة. تعمل التَّطوُّرات في الوسائط الرَّقميَّة، والذَّكاء الاصطناعيُّ، وتقنيَّة سلسلة الكتل (البلوك تشين) على صياغة آليَّات إنتاج المحتوى وتوزيعه، وتحقيق العوائد منه. استثمرت دول الخليج العربي بكثافة في الذَّكاء الاصطناعيّ والبنية التَّحتيَّة الرَّقميَّة، مما أدى إلى خلق بيئةً إبداعية ذكية من الناحية التكنولوجية. ويتجلَّى ذلك من خلال الازدهار الملحوظ في التِّجارة الإلكترونيَّة في مجالات الفنون والحرف، فضلاً عن استخدام التِّقنيَّات الغامرة الَّتي تقدَّم أساليب تفاعليَّةً جديدةً لاستكشاف المحتوى الثَّقافيّ والأعمال الإبداعيَّة.

3 الانتشار العالمي

تتّجه الصناعات الثقافية والإبداعية في المنطقة بشكلٍ متزايد إلى فتح آفاق جديدة تتجاوز حدودها الإقليمية، متطلعةً إلى ترك بصمة واضحة على الساحة العالمية. ويتجلى ذلك بوضوح من خلال إبرام الشراكات الدولية، والمشاركة النشطة في الفعاليات الثقافية العالمية، وتعزيز وصول الجمهور إلى المحتوى المحليّ من خلال المعارض التي تُقامُ على المستوى العالمي، والتي تهدف إلى إبراز ثقافة دول مجلس التعاون الخليجي للعالم. إنَّ الموقع الاستراتيجي الفريد للمنطقة، إلى جانب الاستثمار في البنى الأساسية ذات الطراز العالمي، مثل المدن الإعلامية والمراكز الثقافية، من شأنهما تسريع وتيرة هذا الانتشار العالمي.

4 التنوّع الاقتصادي

يُعد التنوّع الاقتصادي ركيزةً جوهريَّةً وحيوية في المنطقة، فمع وجود فئات شابة وحيوية في المجتمع تتطلع إلى المحتوى الإبداعي والتجارب المبتكرة، تدرك حكومات دول مجلس التعاون الخليجي مدى أهمية تعزيز صناعاتها الثقافية والإبداعية، باعتبارها محركات رئيسية للنمو والتنويع الاقتصادي. ومع خططها الرامية إلى تقليص الاعتماد على النفط، تضخ الدول الخليجية استثمارات هائلة في مجالات السياحة الثقافية، والترفيه، والصّناعات الإبداعية، باعتبارها محركات اقتصادية جديدة، حيث من المتوقع أن تشهد الاقتصادات الإبداعية ازدهارًا متواصلاً في السّنوات القليلة القادمة.

5 الاستدامة

أصبحت الاستدامة حجر الزَّاوية في تطوُّر الصّناعات الثقافية والإبداعية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتزايد الاهتمام بالإنتاج، والفعَّاليَّات، والمحتوى الصديق للبيئة الَّذي يعزّز الوعي البيئيّ.

كما يتزايد اهتمام مهرجانات الأفلام والموسيقى والمعارض الفنيَّة والفعَّاليَّات الثقافية في المنطقة بالممارسات الخضراء. يأتي هذا التحوّل متناغمًا مع الأهداف الإقليميَّة الكبرى المتعلقة بالاستدامة، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بممارسات الماضي المستدامة التي كانت تعتمد على الموارد المحليَّة النادرة، مثل صناعة السِلال من سَعف النَّخيل. وفي ظل الخطط الطموحة السَّاعية إلى تحقيق الحياد الكربونيّ، فإن قادة الثقافة في دول مجلس التعاون الخليجي أمام فرصة فريدة للدمج بين الثَّقافة والاستدامة.

مواجهة التحدّيات التي تعوق نمو قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في المنطقة

إنّ التحوّلات المتواصلة في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية، إلى جانب مجموعة التحدّيات التي تواجه القطاع بأكمله، قد حفّزت الأطراف المعنية على التحلي بالابتكار والمرونة في أساليب العمل. إنّ القدرة على التكيّف والاستشراف المستقبلي ليست مجرد محفزات لازدهار هذا القطاع، بل هي ضرورة مُلحّة للحفاظ على أهميته وتعزيز تأثيره في الساحات الاقتصادية والثقافية العالمية.

وفي ظل اعتماد المنطقة على التَّدخُّل الحكوميّ، فإنّ العديد من هذه التحدّيات تقتضي اتّباع نهج مركزي متدرّج من المستوى الأعلى إلى الأدنى للتَّخفيف من وطأتها وتقديم حلول فعّالة لها. ويُعتبر هذا النَّهج ضروريًّا لتحقيق الطُّموحات الكبرى للقطاع، فضلاً عن ضمان نموّه المستدام وتأثيره الإيجابيّ في المنطقة.

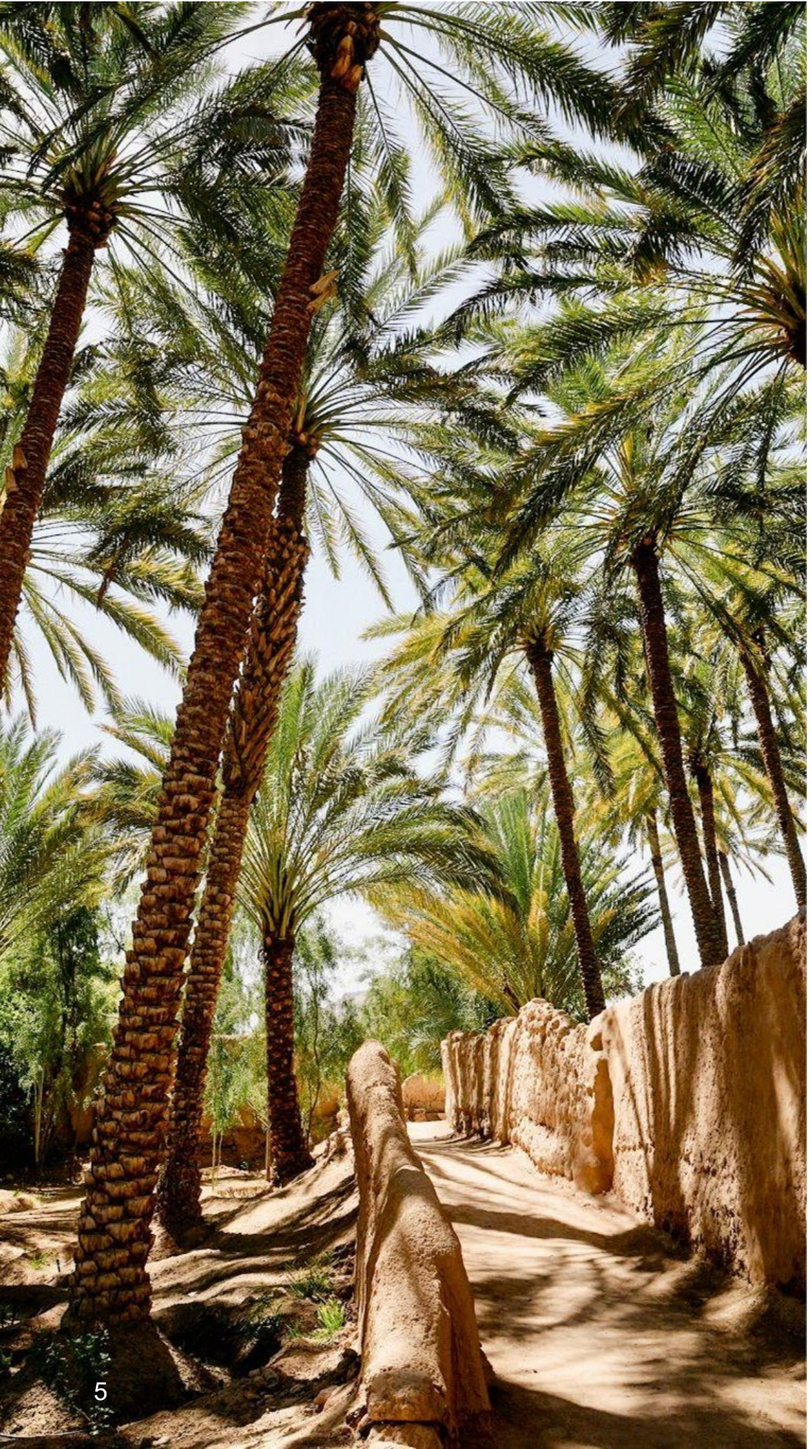

التعامل مع تعقيدات الصناعات الثقافية والإبداعية في دول مجلس التعاون الخليجي

بيئة العمل الصعبة

تواجه المنطقة تحدّيات مشتركة تتعلق بالصّناعات الثقافية والإبداعية، مثل إجراءات الترخيص المعقدة، وصعوبات التمويل، والسّياسات واللوائح المعقدة، كما تعاني من عقبات في التجارة عبر الحدود، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بإيجاد الحلول لحالات الإعسار المالي. كما تواجه الشركات والمؤسّسات العاملة في هذه الصّناعات عوائق تتعلق بالامتثال لقوانين الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر والتأليف التي تفتقر إلى الوضوح، بالإضافة إلى التحدّيات المرتبطة بتمويل المؤسّسات المتناهية الصِّغر والصَّغيرة والمتوسّطة، ممَّا يزيد من تعقيد عمليات التشغيل والنمو في قطاع الصّناعات الثقافية والإبداعية؛ إلا أنّ وجود منظومة فعّالة من شأنه أن يُساعد في تخفيف الآثار الناجمة عن هذه التحدّيات.

اتساع القطاع وترامي أطرافه

تتّسم الصّناعات الفرعية التي تندرج ضمن قطاع الصّناعات الثقافية والإبداعية في المنطقة بتنوعها وتشعّبها، ولا سيّما مع تعدُّد الأطراف المعنية بالقطاع، ممّا يجعل من الصَّعب إدارتها من منظور مؤسّسيّ وتقييمها بدقَّة نظرًا لتباين تعريفاتها بين الدول. وعلى الرغم من المساعي الحثيثة التي بذلتها العديد من الدول والمناطق مؤخّرًا لدمج وتوحيد الصّناعات الفرعية المتعدّدة، فإنّ الطَّريق لا يزال مفتوحًا نحو تطوير وطرح رؤية ثقافية شاملة ومتماسكة.

تزايد الطلب على المواهب المتخصّصة

لا يزال توفر الكفاءات والمواهب الإبداعية الماهرة والمؤهلة في المنطقة من المجالات التي تحتاج إلى مزيدٍ من الاهتمام، حيث إنّ مخزون المواهب لا يواكب الاحتياجات المتوقعة للقطاع، ولا سيّما مع وجود شريحة قليلة نسبيًا من الشَّباب الذين يسعون للدراسة أو العمل في المهن الإبداعية. وعلى صعيد آخر، فإنّ المؤسّسات التي تقدِّم هذه البرامج الأكاديميَّة أو المهنيَّة هي مؤسّسات حديثة العهد في أغلب الأحوال. كما أنّ طبيعة العمل في هذا القطاع تؤثر سلبًا على استقرار الوظائف، وبالتالي الأمان الوظيفي.

تفاوت المشاركة العامة

تحتضن دول مجلس التعاون الخليجي شريحة شبابيَّة تتمتع بمهارات رقمية عالية وانتشار واسع على شبكات التواصل الاجتماعيّ، إلّا أنّ التفاعل العام مع المنتجات والخدمات الثقافية والإبداعية المحليَّة لا يزال محدودًا. فرغم اشتهار سكان دول الخليج بالشغف تجاه المحتوى التَّرفيهيّ، فإنّ مشاركتهم الثقافية وتفاعلهم في مجالات الفنون، والأدب، وغيرها من العناصر الغنية في هذا القطاع، لا تزال متواضعةً نسبيًّا في مختلف أنحاء المنطقة.

الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي

لا يزال قطاع الصّناعات الثقافية والإبداعية في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي يعتمد بصورة كبيرة على الإنفاق الحكومي والقيادة المركزية من المستوى الأعلى إلى الأدنى، مؤديًا إلى آثار سلبية محتملة غير مرغوبة، مثل قلة التركيز على الجدوى التجارية، ممّا يُهدد بتراجع الأولوية في الإنفاق على نمو القطاع خلال فترات الضغط المالي أو عند إعادة ترتيب أولويات الحكومة. وهذا يمهّد الطريق أمام تبني استراتيجيات حكومية مشروطة تستهدف تقاسم المخاطر، والتمويل غير المباشر القائم على الحوافز، بدلاً من الاعتماد على التَّمويل الحكوميّ المباشر. وفي نهاية المطاف، هناك حاجة ماسّة إلى مشاركة أكبر وأكثر استدامة من القطاع الخاص والجهات غير الربحيَّة بما يُسهم في نمو قطاع الصّناعات الثقافية والإبداعية.

رصد قياس الأثر

قياس نتائج الصّناعات الثقافية والإبداعية وتأثيرها على مختلف الفئات المستفيدة، وعلى الاقتصاد بصورة عامّة، يُعدُّ من أبرز التحدّيات، وذلك لصعوبة الحصول على بيانات متَّسقة، وفورية، ومفصَّلة. كما تتَّسم هذه الصّناعات بنطاقها الواسع، ممَّا يجعل من الصَّعب تحديد الصناعات الفرعية التي تُحرز تقدُّمًا ملحوظًا في مقاييس الأثر الحالية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعقيد عملية اتّخاذ القرارات القيادية وترتيب الأولويات. وهذا هو التحدي الأكبر الذي يستدعي البحث عن تدابير انتقالية لقياس الأثر والمنفعة.

الركائز الاستراتيجية لنمو وتمكين الصناعات الثقافية والإبداعية

تُعدّ القطاعات الثقافية والإبداعية من الأعمدة الأساسية التي تكفُل استمرار تطوُّر المجتمعات؛ فهي تشكل جوهر الاقتصاد الإبداعيّ في المنطقة. تشهد دول مجلس التعاون الخليجي نهضة ثقافية، تزامنًا مع التَّغيُّرات الاقتصادية والبيئية التي تشهدها المنطقة. وتعتمد هذه الصناعات اعتمادًا بالغًا على المعرفة، وتُسهم في تحقيق ثروات اقتصادية كبيرة.

وعلى الرغم من تحقيق تقدّم ملموس في هذا القطاع على الصعيد الإقليمي بفضل الجهود المختلفة المبذولة، فإنّنا نقدّم مجموعة من الاقتراحات التي تهدف إلى تسريع وتيرة النمو في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية، وتعزيز روح الابتكار والمنافسة في هذا القطاع:

- إرساء حوكمة قوية ومرنة
- تحفيز مشاركة القطاع الخاص
- الاهتمام بتطوير المواهب
- تعزيز الأسس والمنظومة التشريعية
- تسريع وتيرة التحوّل الرقمي
- بناء مجتمع متنوّع
- الاستثمار في الهويّة الثقافية

إرساء حوكمة قوية ومرنة

تتميَّز الصّناعات الثقافية والإبداعية بتنوّعها وتشعّبها، حيث تضمُّ مجموعةً متنوّعةً من الصّناعات الفرعية والأنشطة التي تمتدُّ آثارها إلى مجالات متعدّدة. لذا، يُعد من الضَّروريّ اعتماد نهج شامل ومرن يضمن إرساء حوكمة قويَّة وشاملة على جميع مستويات الحكومة.

ويتضمَّن ذلك دعم المجتمعات المحلية من خلال طرح البرامج التي تُبرز المواهب الوطنية، وتحثّ المجتمع على مساندة المبادرات المحلية. كما يستلزم الأمر إنشاء مجالس أو فرق عمل متعدّدة التخصُّصات، وتحديد نقاط التفاعل بين الأطراف المعنية لتحفيز الجميع على المشاركة، فضلاً عن تحسين عملية جمع البيانات وزيادة الشفافيَّة بما يُعزّز ثقة المستثمرين والمستهلكين.

وضوح نقاط التفاعل بين الأطراف المعنية

يُعتبر تحديد نقاط واضحة للتفاعل بين الأطراف المعنية، وتوزيع الأدوار والمسؤوليَّات بينهم، أمرًا أساسيًّا لضمان التعاون الفعَّال، وتخصيص الموارد بكفاءة، وتحقيق الأهداف المشتركة. يُسهم هذا المنهج في الحد من عدم وضوح المسؤوليات في البُلدان (على سبيل المثال تداخل المسؤوليات بين السُّلطة المحلية والسُّلطة الوطنية) أو بين القطاعات الفرعية (مثل قطاعي الترفيه والفعاليات الثقافية). ولتحقيق ذلك، يتطلَّب الأمر فهمًا عميقًا لمهام كل طرف معنيّ، فضلاً عن إمكانياته وحدوده.

القياس والشفافية

نظرًا للتحدّيات التي تواجه عملية تقييم وقياس أداء القطاع، يتعين على الحكومات أن تضع أطر عمل فعَّالة لتقييم الأثر الاقتصاديّ والاجتماعيّ للصّناعات الثقافية والإبداعية. وقد يتضمن ذلك استخدام مؤشّرات مركبة أو حسابات فرعية تتيح تحليلاً أكثر تركيزًا في مجالات مثل السّياحة والصحَّة والتَّعليم، والّتي غالبًا ما تُهملها المؤشِّرات التقليدية مثل الناتج المحليّ الإجماليّ، مع ضرورة جمع بيانات منتظمة وإعداد تقارير إحصائية مفصَّلة يُمكن للأطراف المعنية الرئيسيَّة والرأي العام الاطلاع عليها.

مجموعات العمل متعددة التخصّصات

يُمكن للحكومات أن تشكّل فرق عمل متعدّدة التخصُّصات، مثل اللّجان، أو المجالس، أو فرق العمل التي تضمُّ مجموعةً متنوّعةً من الأطراف المعنية من مختلف الجهات الحكومية، إلى جانب ممثِّلين عن القطاعات المختلفة، ممّا يضمن بدوره شمولية ومرونة عملية صناعة السياسات ويُسهم في تضافر وتنسيق الجهود بما يعمل على تسريع وتيرة نمو القطاع.

تحفيز مشاركة القطاع الخاص

رغم أنّ الاستثمارات الحكومية هي المحرك الرئيسي لنمو قطاع الصّناعات الثقافية والإبداعية، فإنّ القطاع الخاص هو من أهم الأطراف المعنية والمستفيدة من هذه الاستثمارات. إنَّ تعزيز مشاركة القطاع الخاصّ يُعد خطوة رئيسية نحو بناء منظومة مستدامة ذاتيًا وخلق فرص عمل جديدة. يعتمد تحفيز نشاط القطاع الخاص على مواصلة التحسين في بيئة الأعمال، وتسهيل وصول التَّمويل إلى الشركات النَّاشئة ورؤَّاد الأعمال، إلى جانب تعزيز حقوق الملكية الفكريَّة في مختلف أرجاء المنطقة.

البيئة التنافسية

هناك فرص لتسهيل اللوائح وتنظيم العمليات لدعم المستثمرين ورواد الأعمال المحتملين في المنطقة لإقامة وتشغيل أعمالهم. إن تسهيل متطلبات التراخيص وتنظيم المحتوى وتحسين تكاليف تأسيس الشركات سيسهم في تعزيز جاذبية المنطقة للاستثمار والابتكار.

الوصول إلى التمويل

في بعض الأحيان، قد تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في المنطقة صعوبة في إظهار الجدوى التجارية، مما يجعل من الصعب جذب اهتمام رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات الثقافية والإبداعية.

تعزيز حقوق الملكية الفكريَّة

إن تأمين حقوق الملكية الفكريَّة يضمن تعويض المبدعين بشكل عادل عن أعمالهم، مما يشجع على إنشاء المحتوى ويعزز تأسيس الأعمال من خلال إتاحة الفرص لتحقيق عوائد اقتصادية. كما أن وجود أنظمة واضحة وتطبيق صارم لهذه الحقوق سيسهم في تعزيز ثقة المستثمرين في الصناعات الثقافية والإبداعية في المنطقة.

الاهتمام بتطوير المواهب

غالبًا ما تتّجه الصناعات الناجحة نحو الازدهار إن توفرت لها المواهب ذات المهارات العالية. تُعتبر مراكز التدريب المهني، والجامعات، والمعاهد البحثية حاضنة للنشاط الإبداعي، حيث تستهدف شركات ومؤسّسات الأعمال، وكذلك المستثمرون، المجالات التي يسهُل الوصول فيها إلى المواهب. إنّ معالجة النقص النسبي في المواهب الإبداعية الماهرة في المنطقة تستلزم تخطيط مسار واضح للمواهب للانتقال بين المؤسّسات الأكاديمية أو المهنية وسوق العمل، مع ضرورة إشراك المجتمع العالمي للاستفادة من أفضل الممارسات المتاحة.

تشهد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي نموًّا ملحوظًا في صناعاتها الثقافية والإبداعية، مدفوعًا بالاستثمارات الاستراتيجيَّة والمبادرات الحكوميَّة. فعلى سبيل المثال، أطلقت بعض دول الخليج صناديق للتَّنمية الثقافية من أجل دعم المشاريع الإبداعية وتعزيز دور الاقتصاد الإبداعي في النَّاتج المحلي الإجمالي، في حين تسعى دول أخرى نحو خلق بيئة محفّزة للتميّز الإبداعي من خلال الجامعات ومراكز البحوث. كما تركِّز المنطقة أيضًا على وضع خطط ومسارات مستدامة للمواهب، وذلك من خلال ربط المؤسَّسات الأكاديمية والمهنية بسوق العمل واستقطاب الخبرات العالمية.

البرامج الأكاديمية والمهنية

يُعتبر التعليم وتطوير المهارات أمرين أساسيين في تحويل الإبداع والأفكار الخيالية إلى منتجات وخدمات ذات قيمة تجارية. لذلك تضطلع المؤسسات التدريبية بدور بالغ الأهمية في تشكيل وتعزيز السلوك الابتكاري، مما يُساهم في تطوير الصناعات الإبداعية.

أيسر السُبل لتطوير المواهب هو إنشاء مؤسَّسات متخصّصة تهتم برعاية المهارات اللازمة للنجاح في قطاع الصّناعات الثقافية والإبداعية. يمكن تعزيز هذه الجهود من خلال ترويج التعليم الثقافي والإبداعي في مراحل التعليم الأساسي والثانوي وتعديل المناهج الوطنية بما يتناسب مع هذه التوجهات.

خطط المواهب المحلية

تخطيط مسار متكامل للمواهب بالتعاون بين المؤسّسات الفاعلة في سوق العمل والمؤسّسات الأكاديمية أو المهنية يُمكن أن يُسهم في سد الفجوة بين الدراسة وسوق العمل، ممَّا يضمن توافق المناهج التعليمية مع احتياجات سوق العمل، ومن الأمثلة على ذلك برامج التَّأهيل المهنيّ، والتَّدريب المشترك، وغيرها من أنماط التدريب العملي والميداني، إلى جانب تعزيز الشَّراكات بين مؤسّسات الأعمال والمؤسَّسات التعليمية.

خطط الحوافز لجذب المواهب العالمية

يُمكن للحكومات تعزيز قاعدة مواهبها المحلية بوضع خطط حوافز وبرامج تنظيمية مرنة، تهدف إلى جذب أبرز الكفاءات العالمية - من المجتمعات المحلية والدولية - في قطاع الثقافة والإبداع. فهؤلاء المبدعون لن يقتصر دورهم على الإسهام المباشر في القطاع فحسب، بل سيقيمون جسرًا لنقل المعرفة إلى الصّناعة المحلية، ممَّا سيسهم في صقل مهارات المواهب المحلية وتطويرها.

تعزيز المنظومة القانونية والرقابية

في ضوء التطورات على القطاع، أصبح إرساء منظومة قانونية ورقابية متينة وممكِّنة ضرورة مُلحَّة لدعم النمو في قطاع الصّناعات الثقافية والإبداعية. فمن الضروري أن يتم تطوير التشريعات ذات العلاقة النافذة على المستوى الوطني، لدعم أنشطة الصّناعات الثقافية والإبداعية وحماية الحقوق المنبثقة منها، وتمكين العاملين في هذا المجال من استغلال الحقوق الثقافية والإبداعية الخاصة بهم وتطويرها، من أجل ضمان التوسُّع والنمو في هذا القطاع. إنَّ وجود إطار تنظيميّ واضح وشامل لجميع الصّناعات الثقافية والإبداعية، سواءً كانت قائمة أو ناشئة، ويضمن حمايتها وإنفاذ حقوقها، ويعزّز أيضًا من تسويقها وانتشارها، سيكون له أثرٌ هائلٌ على نموّ القطاع، ويخلق بيئةً جذَّابةً للمشاركين الفاعلين في القطاع ومنتجي المحتوى الإبداعيّ.

إعداد السياسات الشاملة

على الحكومات والقطاع العامّ تبني الإجراءات التي تساعد على وضع سياسات شاملة، والتواصل الاستباقي والفعَّال مع مجتمع الصّناعات الثقافية والإبداعية وكافَّة الأطراف المعنية. يهدف هذا النهج إلى ضمان احتواء مصالح وأهداف جميع الأطراف المعنية في القطاع والمشاركين في السوق على مستوى السّياسات.

منظومة قانونية وتنظيمية مصممة خصيصاً

إنّ دمج العديد من الصّناعات الفرعية ضمن قطاع الصّناعات الثقافية والإبداعية يُسلّط الضوء على ضرورة وجود أطر قانونية وتنظيميَّة عصرية ومرنة، بحيث يمكن تكييفها بالمتطلبات التنظيمية والرقابية التي تتماشى مع أهداف النمو وأولويَّات كل صناعة فرعية، وينبغي أن تكفُل هذه الأطر الحرية الإبداعية، بمستوياتها المختلفة، في مجالات الإنتاج، والنشر، والترخيص، والرقابة، والامتثال، لمختلف الصّناعات الثقافية والإبداعية.

تسريع وتيرة التحوّل الرقمي

تعتمد الصّناعات الثقافية والإبداعية إلى حدٍ كبير على الابتكار والتكنولوجيا الرقمية، ممَّا يضعها في طليعة أجندة التحوُّل الرقميَّ في العديد من الدول. فالمواقع التاريخية في الشرق الأوسط تُضيف قيمة ثقافية عظيمة للمدن والمناطق، وتُسهم في ازدهار قطاع السّياحة الثقافية في المنطقة، لما تتمتع به هذه المواقع من تراث مادي ومعنوي يضم في طياته المباني الأثرية، والفنون، والثَّقافة.

في السَّنوات الأخيرة، أبدت دول الخليج اهتمامًا بالغًا بإحياء وتجديد المدن التاريخيَّة والتراثية، باعتبارها ركنًا أصيلاً في استراتيجيَّاتها الرَّامية إلى الحفاظ على الموروث الثقافي وتطوير الاقتصاد. كما أطلقت الحكومات الوطنية مبادرات للتصميم الحضري وتدابير إصلاحيَّة، واستثمرت في التقنيات المتقدمة بهدف توثيق وحفظ وعرض الإرث التاريخي الغني لهذه المدن، ممَّا يتيح للعالم بأسره فرصة الاستمتاع بجمالها وتاريخها العريق.

وفقًا للتقرير الصَّادر عن برايس وترهاوس كوبرز الشرق الأوسط تحت عنوان "النهضة المعرفية للمدن التاريخية"، تَسعى بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحويل مواقع داخل مُدنها التاريخية وأحيائها التراثية إلى وجهات ثقافية وسياحية بارزة، في حين تعتمد دول أخرى على الوسائل الرقمية للحفاظ على هذه الأحياء الثقافية وتقديمها بلمسة جديدة. تأتي هذه الجهود تجسيدًا لالتزام المنطقة بالابتكار مع الحفاظ على التقاليد الموروثة، ممَّا يُسهم في حماية التّراث الثقافي، وتعزيز السّياحة، وتثقيف الأجيال القادمة. تتناول النماذج المُبينة في هذا التَّقرير كيف يمكن أن تُسهم الحلول المعرفية في تسخير التكنولوجيا في إحياء المدن التراثية، وهو ما يعزّز الجهود الرامية إلى إحياء الثقافة في المنطقة.

تطوير البنية الأساسية الرقمية والعروض

يُمكن للتقنيات الناشئة أن تساعد إلى حدٍ كبير في صون المواقع الثقافية والتراثية، وإدارتها، والتفاعل معها. فمن خلال دمج تقنيَّات رقميَّة متنوّعة، تضمن الحكومات حماية الأصول الثقافية القيّمة والاحتفاء بها للأجيال القادمة. تُوفر تقنيات مثل التصوير الرقمي، والطّباعة ثلاثية الأبعاد، المدعومة بالذكاء الاصطناعيّ، ومعالجة اللُّغات الطبيعية، إلى جانب تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين)، مزايا استثنائية تعزّز تفاعل ومشاركة الجمهور. في الواقع، فقد ساعد التطوّر في سلوكيات وميول المستهلكين على التقارب والتداخل بين عالمنا المادي وعالمنا الرقمي، حيث يمكن لهذه التقنيات أن تقدُّم مزايا فريدة عبر مراحل متعدّدة، ويستعرض تقرير برايس وترهاوس كوبرز بعنوان "النهضة الرقميَّة: مفهوم جديد للحفاظ على الثقافة والتراث في الشرق الأوسط" كيفيَّة دمج تقنيات متنوّعة ضمن بنية أساسية موحدة بهدف الحفاظ على التُّراث الثقافي.

مراكز البحث والتطوير

لقد بات من الضَّروري الاستثمار في مراكز البحث والتطوير المحلية من أجل الحفاظ على الميزة التنافسية. فالاهتمام بالبحث والتطوير يضمن تربُّع المنطقة على عرش برامج التحوّل الرقمي في القطاع، وتمكين الابتكار والتطوير المتواصل، وإيجاد الحلول والتحسينات التي تلبّي الاحتياجات الإقليمية. ومن خلال الرّيادة في ميدان البحث والتطوير، ستتمكّن دول مجلس التعاون الخليجي من مواكبة التوجّهات العالمية وإرساء معايير جديدة في مجال التحوّل الرقمي للصّناعات الإبداعية.

أنظمة وبرامج الدعم

بناء منظومة ريادة الأعمال في الصّناعات الإبداعية يقتضي وجود أنظمة دعم قوية. فالمبادرات مثل حاضنات ومسرّعات الأعمال وبرامج الإرشاد الشامل يمكن أن تؤدي دورًا حاسمًا في تعزيز الريادة الرقمية، من خلال توفير الموارد، والإرشاد والتوجيه، وفرص التواصل وبناء العلاقات، ممَّا يُتيح خلق بيئة مثالية يمكن للمبدعين المحترفين والشركات الناشئة أن تزدهر فيها.

بناء مجتمع متنوّع

نجحت البلدان التي تنتعش فيها الصناعات الثقافية والإبداعية في خلق مجتمع من نوعٍ خاصٍ يُعزّز شعور الانتماء بين جميع الأطراف المعنية بالمنظومة، ممَّا أتاح لهم الفرصة لبناء العلاقات والتعاون المشترك. وغالبًا ما تتوحَّد مثل هذه المجتمعات لتشكِّل مناطق ثقافيَّة تُصبح فيما بعد شريان الحياة للمجتمع. يعتمد النجاح المستمر لهذه المجتمعات على التواصل الدائم مع الجمهور، ممَّا يعزّز من المشاركة الثقافية على الصعيد المحلي، ويفتح أسواقًا خارجية من خلال تصدير المنتجات الثقافية والجهود الدبلوماسية، من أجل بناء شبكة عالمية ملموسة.

المجتمعات المهنية

المجتمعات المهنية هي مؤسَّسات رسمية أو غير رسمية، تتواصل من خلالها الأطراف المعنية بصناعة معينة من أجل بناء العلاقات، والتعاون، وحشد الجهود، والتنسيق حول الأهداف والمشاريع المشتركة. وقد تتخذ هذه المجتمعات شكل "شبكات" أو جمعيَّات مهنية، أو عدة هياكل أخرى، وتصبح قناة للتواصل مع الحكومة.

التفاعل مع الجمهور

يُعدّ التفاعل مع الجمهور ركنًا أساسيًّا لرفع الوعي بالمبادرات الثقافية والإبداعية، وتعزيز روح المشاركة الثقافية؛ إذ إنَّ ضَعف التفاعل مع الجمهور يُقلّل الطلب من جانب المستهلكين، ممَّا يؤدي إلى انخفاض شهية المستثمرين أو صنّاع المحتوى. وتشمل أساليب التفاعل تنظيم الفعاليَّات العامة، والمهرجانات، والمنتديات الإلكترونية، والبرامج التعليمية في المدارس، وغيرها من الوسائل التي تعزّز التواصل الفعَّال.

التبادل الثقافي على المستوى الدولي

يُمكن للتبادل الثقافي على المستوى الدولي أن يدعم الصّناعات الثقافية والإبداعية في المنطقة بالمساهمة في تنشيط حضور هذه الصناعات في الأسواق العالمية، وبناء جسور التعاون ضمن القطاع مع الدول الأجنبية. ويتطلب ذلك تفعيل دور الملحق الثقافي في السّفارات والقنصليات في جميع أنحاء العالم والاستفادة من جهوده، ورعاية برامج الإقامة لدى المؤسَّسات الثقافية والإبداعية في الخارج، والمشاركة في الفعاليَّات الثقافية المتخصّصة، مثل البينالي، واستضافة الفعاليَّات العالمية الَّتي تفتح آفاقًا جديدةً للتفاعل والتعاون الثقافي.

الاستثمار في الهويّة الثقافية

إن الصّناعات الثقافية والإبداعية راسخة بعمق في النسيج الغني بالموروثات المادية والمعنوية الفريدة لكل بلد، وتشكّل جوهر الهويّة الثقافية للبلد أو الإقليم، ولا تقتصر هذه الموروثات على أمّة واحدة، بل تمتد جذورها إلى البلدان المجاورة التي غالبًا ما تتقاسم ثروة غنية من هذا الإرث الثقافي المادي والمعنوي، والتي تحمل على عاتقها جميعًا مسؤولية تنمية هذا الإرث وصونه. إنَّ المحافظة على هذه الأصول الثقافية والالتزام بضخ الاستثمارات الاستراتيجية فيها يُعد حجر الزاوية في بناء هويّة ثقافية أصيلة وقوية.

الاستثمارات الأساسية

الاستثمار الضّخم في الهويّة الثقافية، والتوعية بها، لا يزيد من انتشار وجاذبية المظاهر الثقافية للدولة فحسب، بل يساهم كذلك في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استقطاب السُيَّاح، والمستثمرين، واتفاقيات التعاون الدولي. كما أنَّ وجود هوية ثقافية قوية يُعزّز من مشاعر الفخر والانتماء لأبناء الوطن، ويُحفِّز الفنَّانين والمبدعين المحليّين على الابتكار والمساهمة في التطوُّر الحيوي للمشهد الثقافي في الدولة.

المحتوى الفريد والجذاب

تُساعد المنتجات والخدمات التي يوفرها قطاع الصّناعات الثقافية والإبداعية للدولة في بناء صورة وهوية تلك الدولة على السَّاحة العالمية. إنّ تحفيز جهود إنتاج محتوى فريد وجذاب يرتبط بالدولة نفسها ويَعلق في أذهان الجماهير العالمية من شأنه أن يُسهم بلا شكّ في تعزيز الهوية الثقافية وزيادة مشاركة المستهلكين.

الفعاليات الكبرى

يُمكن للحكومات استغلال الفعاليّات الكبرى كأداة فعَّالة لإحداث زخم في القطاع، والمساهمة في تشكيل الهويّة الثقافية، والتفاعل مع الجماهير على المستويين المحلي والدولي. تتّسم هذه الفعاليّات عادةً بحجمها الكبير، وقد تكون فعاليّات محلية مبتكرة، أو مُستلهمة من فعاليّات عالمية ضخمة، ولها صدى اجتماعي واقتصادي كبير.

الانطلاق نحو مستقبل مُشرق

تزخر دول مجلس التعاون الخليجي بتراث ثقافي عريق وصناعة إبداعية حيوية، كما تخطو خطوة فارقة في مسيرتها التنموية، وبفضل عزمها على التَّقدُّم، فإنَّ المنطقة مهيَّأة لاستغلال نقاط القوة المميّزة لها لتصبح لاعبًا محوريًا في المجال الثقافي العالمي. وعلى الرغم من الجهود المُضنية والإنجازات الملحوظة، لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تواجه بعض التحدّيات، مثل المعوّقات المؤسَّسية، والاعتماد على التمويل الحكومي، بالإضافة إلى تفكّك القطاع وتفاوت درجات نضجه.

وللتغلب على هذه التحدّيات، يتعيّن على دول مجلس التعاون الخليجي توجيه اهتمامها صوب ثلاث خطوات رئيسية: أولاً، وضع أطر تنظيمية واضحة وداعمة تحمي حقوق الملكية الفكريَّة وتُحفّز الإبداع، مما يُسهم في خلق بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار المحلي والدولي. ثانيًا، مَنح الأولوية لتطوير المواهب من خلال تعزيز الشراكات بين المؤسَّسات الأكاديمية وروّاد الصناعة، مع جذب الخبرات العالمية لتعزيز القدرات المحلية. وأخيرًا، معالجة الفجوات في البنية التحتية وتعزيز الابتكار لتحسين قدرات القطاع، مع التشجيع على زيادة الاستثمارات من القطاع الخاص لدفع النمو المستدام.

ومع انطلاق دول مجلس التعاون الخليجي نحو هذا المستقبل المُشرق، يُصبح لزامًا عليها أن تحوَّل رؤيتها الثقافية إلى واقع نابض بالحياة، عبر تبنّي الوسائل الاستراتيجية الملائمة والمدروسة. كما يُمكن للمنطقة، من خلال استثمار نقاط قوتها الفريدة وتوحيد طاقاتها وجهودها، أن تضمن تأثيرًا طويل الأجل ونجاحًا مستدامًا في قطاع الصّناعات الثقافية والإبداعية.

تواصل معنا

المؤلفون

هبة درويش
شريك | القطاع الحكومي والعام
بي دبليو سي الشرق الأوسط
hiba.darwish@pwc.com

حافظ سلامه
مدير تنفيذي | القطاع الحكومي والعام
بي دبليو سي الشرق الأوسط
hafez.salameh@pwc.com

غسّان عرفات
مدير | القطاع الحكومي والعام
بي دبليو سي الشرق الأوسط
ghassan.arafat@pwc.com

ميرنا عاطف
استشاري أول | القطاع الحكومي والعام
بي دبليو سي الشرق الأوسط
merna.atef@pwc.com

اكتشف المزيد

مهند القدومي
شريك | قائد الاستراتيجية والتحول | القطاع الحكومي والعام
بي دبليو سي الشرق الأوسط
muhannad.alqadoumi@pwc.com

ساجدة أبو زيت
شريك | استشارات السياسات العامة والشؤون التنظيمية
بي دبليو سي الشرق الأوسط
sajidah.abuzeit@pwc.com

إسماعيل دلي
شريك | القطاع الحكومي والعام
بي دبليو سي الشرق الأوسط
ismail.dalli@pwc.com

المصادر

"Creative Economy Report 2022." UNCTAD, United Nations, 2022, https://unctad.org/publication/creative-economy-outlook-2022

Rejeb, Anis, et al. "The Impact of Tourism and Hospitality on GCC's Creative Industries." Tourism Management, vol. 75, 2020, pp. 367-378. Elsevier, doi:10.1016/j.tourman.2019.06.013.

“Why we need a new focus on skills amid the technological disruption of the jobs market”, World Economic Forum, 2023. https://www.weforum.org/agenda/2023/12/future-work-technological-disruption-rebuild-trust-talent-job-markets/

“PwC’s 27th Annual Global CEO Survey: Thriving in an age of continuous reinvention”. https://www.pwc.com/gx/en/issues/c-suite-insights/ceo-survey.html

PwC, “Cognitive revival of historic cities”. https://www.pwc.com/m1/en/media-centre/articles/cognitive-revival-of-historic-cities.html

Throsby, David. Economics and Culture. Cambridge University Press, 2001, https://books.google.ae/books?hl=en&lr=&id=e-bVAgAAQBAJ&oi=fnd&pg=PA343&dq=culture+and+creative+industries+unesco&ots=pvX8-CVueH&sig=UCAclRrTqbAWaxdQwsjvWXhtjeI&redir_esc=y#v=onepage&q=culture%20and%20creative%20industries%20unesco&f=false.

"Inclusive Growth and Culture." Inclusive Growth Network, 2021, https://inclusivegrowthnetwork.org/resource-hub/culture-and-inclusive-growth

Cultural and Creative Sectors.” European Commission, 2023, https://culture.ec.europa.eu/cultural-and-creative-sectors/cultural-and-creative-sectors

Future Trends – Culture. Dubai Future Foundation, Oct. 2020, https://www.dubaifuture.ae/ar/wp-content/uploads/2020/10/Future-Trends-%E2%80%93Culture-ENG.pdf

Culture & Creative Industries.” Prognos, 2023, https://www.prognos.com/en/culture-creative-industries

Apaydin, Fulya. "Cultural Policy." Oxford Bibliographies, 2017, https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780199756841/obo-9780199756841-0188.xml

Dacheux, Eric, and Daniel Goujon. "Economie Sociale et Solidaire et Communication: Vers un Modèle Politique de la Communication?" Les Enjeux de l’Information et de la Communication, vol. 2017, no. S1, 2017, pp. 77-92, https://shs.cairn.info/revue-les-enjeux-de-l-information-et-de-la-communication-2017-S1-page-77?lang=fr.

Pol, Eduardo. "Key Role of Cultural and Creative Industries in the Economy." Semantic Scholar, https://www.semanticscholar.org/paper/Key-role-of-cultural-and-creative-industries-in-the-Pol/d6fa7e149d28a31bf084cb72700139944640901f

شكراً لكم

أُعدت هذه النشرة بهدف تقديم إرشادات عامة حول الأمور ذات العلاقة فقط، ولا تشكل نصيحة مهنية. لذلك، لا ينبغي اتخاذ أي إجراء بناءً على المعلومات الواردة في هذه النشرة دون الحصول على نصيحة مهنية محددة. لا يتم منح أي إقرار أو ضمان (صريح أو ضمني) حول دقة أو اكتمال المعلومات الواردة في هذه النشرة، وفي حدود ما يسمح به القانون، فإن شركة برايس وترهاوس كوبرز (PwC) وأعضائها وموظفيها وعملائها لا يقبلون أو يتحملون أي مسؤولية أو التزام بشأن أي تبعات قد تترتب على القيام بفعل أو الامتناع عنه استنادًا إلى المعلومات الواردة في هذه النشرة أو أي قرار يتم اتخاذه بناءً عليها.

هدفنا في برايس وترهاوس كوبرز هو بناء الثّقة في المجتمع وحلّ المشكلات المهمَّة. نحن شبكة من الشَّركات في 157 دولة، ويعمل لديها أكثر من 223,000 موظف، ملتزمون بتقديم أرقى معايير الجودة في خدمات التَّدقيق والاستشارات والضَّرائب. اكتشف المزيد وأخبرنا بما يهمُّك من خلال زيارة موقعنا www.pwc.com.

تأسست برايس ووترهاوس كوبرز في الشرق الأوسط قبل 40 عاماً، ولديها 23 مكتباً في 12 دولة داخل المنطقة، ويعمل بها أكثر من 5,200 موظف. (www.pwc.com/me).

© 2024 برايس ووترهاوس كوبرز. يشير الشعار "PwC" ("بي دبليو سي") إلى شبكة برايس وترهاوس كوبرز و/أو إلى واحدة أو أكثر من شركاتها الأعضاء حيث تتمتع كل شركة عضو بكيان قانوني مستقل. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.pwc.com/structure.